الكشف عن سُبُل إعادة بناء مجتمع ما بعد الصراع المسلح: تحديات لمهنة الخدمة الاجتماعية ـ تعليم وممارسة- دراسة حالة

عبدالرزاق محمد قريرة

قسم الخدمة الاجتماعية ـ كلية الآداب ـ جامعة طرابلس

الملخص

الصراع يعني وجود عدم التوافق في الاهتمامات أو في المصالح أو في المواقف بين الافراد او الجماعات المتصارعة يولد تهديدات لطرف منهم. مهنة الخدمة الاجتماعية تتعامل مع البيئة التي توجد فيها الصراعات المسلحة. فمن هذا الاساس سعت هذه الورقة الى استكشاف نظري عن سُبُل إعادة بناء مجتمع ما بعد الصراع المسلح والكشف عن الاثار المترتبة على ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية وعلى الاخصائيين الاجتماعيين عند التعامل مع الحالات المتأثرة بالصراع، ووضع تصور للممارسة المهنية العامة ولمقرر دراسي موجه لطلبة الخدمة الاجتماعية. وقد خلصت الورقة الى: على الرغم من أن الخدمة الاجتماعية محلياً لا زالت تستكين في الظل، إلا أنه يمكنها أن تؤدي دورا حيويا في إعادة بناء الأفراد والجماعات والمجتمعات منها المتضررة والمتصارعة، وكذلك في بذل الجهود في عملية المصالحة بين مختلف الأطراف المتصارعة. فأكدت على وجود ضرورة ملحة للبدء في إجراء بحوث لمعرفة طبيعة الصراع والتعامل مع عواقبه. الورقة اقترحت نموذج محلي للتعامل مع الصراع المسلح يركز على نموذجي العلاج والتمكين باستخدام منهج دراسة الحالة من منطلق أن كل فرد أو جماعة أو مجتمع محلي حالة قائمة بذاتها والتعامل معها ضمن معايير محلية، ويرتبط التدخل المهني بفهم طبيعة الصراع وأسبابه ونماذجه المحلية المختلفة.

الكلمات الدالة:- الخدمة الاجتماعية، الاخصائي الاجتماعي، الصراع المسلح، الممارسة المهنية، تعليم الخدمة الاجتماعية.

المقدمة

عواقب الصراع المسلح وخيمة وذات أمد طويل ويؤثر على أفراد المجتمع (Duffy et al., 2013). ولهذا السبب استحوذ على اهتمامات البحاث للكشف عن الطريقة التي تؤثر بها عواقب الصراع على ممارسة وتعليم مهنة الخدمة الاجتماعية واعتبر من ضمن مجال الكوارث في الخدمة الاجتماعية. الصراع وعواقبه هما صناعة بشرية وتمثلان بعدان لا يقلان أهمية عن الكارثة (Harding, 2007) وهي الفكرة التي استندت عليها هذه الورقة. ففي هذا الإطار استخدمت Roman (2008) منهجاً للوقوف على طبيعة التدخل المهني للخدمة

الاجتماعية في التعامل مع الصراعات المسلحة في عدد من دول العالم. وكما أكدا كل من Sewpaul and (Holscher, 2008) على أن الخدمة الاجتماعية يجب أن يكون لها مسعي سياسي. غير أنه لم تبذل حتى الآن سوي محاولات قليلة لدراسة تعامل الخدمة الاجتماعية مع الصراعات المسلحة ;Campbell et al., 2019 (and Pawar, 2013 cox). الصراع يرتبط بالتعارض وعدم الاتفاق وقبول الآخر ووفق هذا التصور تم التعامل في هذه الورقة مع الصراع المسلح كعملية تراكمية متجذر في عوامل متعددة وجد فيها أحد الطرفان أن مصالحه وموافقه تعارضت مع طرف آخر وتأثر سلبًا، وهذا التركيز عزز الكشف عن التفاعلات المعقدة لأسباب الصراع وطبيعته وأنماطه وعواقبه، وكان له أهمية في الكشف عن سبل تحقق إعادة بناء المجتمع وفي فاعلية وكفاءة التدخلات المهنية.

منهجية الورقة

على الرغم من أن العالم يشهد حالات متزايدة من الصراعات المسلحة داخل الدولة الواحدة، إلا أن اهتمامات مهنة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الصراع المسلح سواء في تعليم المهنة أو في التدريب أثناء الدراسة او الممارسة أو في إجراء البحوث تعتبر جد ضئيلة، سواء في خضم الصراع أو في عواقبه. فأما محليا فقد أُهمل تعليم وممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في كيفية التعامل مع حالات الصراعات المسلحة بشكل مطلق ولم يشاركا المجتمع في كوارثه. فضلاً عن إحجام المؤسسات الرعائية والخدمية والممارسون ومديري قطاعات الضمان الاجتماعي في معالجة عواقب الصراعات سواء على مستوى الرعاية المجتمعية المقدمة أو على مستوى إنجاز البحوث الاجتماعية أو المشاركة في البرامج، فمثلا: مساعدة النازحين، لا تستند في الغالب على منهجية علمية ولا مهنيين مؤهلين للتعامل مع هذه الحالات، ولا يتم استخدام التمكين كنموذج للتدخل المهني. فالمساعدات الاجتماعية المقدمة سواء الرسمية منها أو الطوعية تركزان فقط على توفير الخدمات العينية لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل المأكل والمأوى والملبس. فالغرض من هذه الورقة هو البحث نظريا في الصراع المسلح من حيث أسبابه وملامحه وعواقبه وصولاً لوضع تصور نظري وعملي لفهم كيفية تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية في هذا المجال، وكذلك اقتراح نموذج لممارسة ولتعليم الخدمة الاجتماعية في مجال التعامل معه، إضافةً إلى جلب انتباه الساسة نحو أهمية الاعتراف بضرورة الخدمة الاجتماعية-تعليمًا وممارستًا- للتعامل مع الصراع المسلح وعواقبه، والسبل التي يمكن ان تقوم بها في إعادة بناء المجتمع.

هذه الورقة افترضت أن الخوض في قضايا الصراع المسلح أمر معقد للغاية ومثير للمشاعر وللجدل وهذا ما يعقد من مهمة تعليم وتدريب طلبة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الصراعات المسلحة. فالعواقب البشرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصراع المسلح تعتبر إرثا ثقافيا واجتماعيا يتعين على مهنة الخدمة الاجتماعية والاخصائيون الاجتماعيون التعامل معها لعقود. ولاستكشاف السبل التي من شانها أن تحقق هذه الورقة اهدافها والتي هي بمثابة أسئلة بحثية، اختير النموذج النوعي لأنه يدرس الظواهر في بيئاتها الواقعية ويسعى إلى وصفها وتحليلها ومن ثم تفسيرها من خلال المعاني أو الرموز التي تستند على خبرات انسانية. فالبحاث يضعون خبراتهم في صميم أبحاثهم، ويستخدمون البحث النوعي لدراسة الظواهر باعتبارها متشابكة وراسخة في سياق مجتمعي (Denzin, 2017; Creswell and Poth, 2018). وعليه استند الباحث في ورقته هذه على خبرته الشخصية والعلمية والمهنية للتصدي لموضوع الخدمة الاجتماعية والصراع المسلح كعملية تراكمية ضمن السياق الليبي العام الذي وجدت فيه للكشف عن سبل اعادة بنائه، ففي دراستين أجريتا في

أوغندا ورواندا أظهرتا أدلة ميدانية أن الممارسات الثقافية ونسق المعرفة والمفاهيم الأخلاقية المحلية - الإفريقية - ذات الصلة هم عناصر بالغة الأهمية لنجاح أي تدخل مهني للخدمة الاجتماعية (Twikirize et al. 2013).

تعريف الصراع المسلح

عندا الشروع في وضع تعريف للصراع المسلح تظهر صعوبات في تحديد معناه. فالصراع في أبسط معانيه هو عدم التوافق ويأخذ عدة أشكال متعددة ومنها الكارثية، وتجسد ذلك في العراق وفي الطابع الربيعي لنشوب الحرب في كل من ليبيا وسوريا واليمن وتنخفض أشكاله الى مستويات أقل مثل التي تحدث باستمرار في المعيشة اليومية والتي تتراوح من الخلافات مع الجيران. ظاهرة الصراع المسلح تتمثل في عدم توافق الأهداف والمصالح ومحاولات السيطرة على اختيارات الطرف الآخر، مما يولد لديه مشاعر وسلوكيات سلبية تجاه من يحدون من اختياراته. ارتبط تعبير الصراعات الناشئة نتيجة لقرارات تعلقت بخيارات متباينة والتي أحيانا تتجلى في مواجهات بين قوى اجتماعية (Dahrendorf, 1969) فتبرز افعال تبذل من أجل نيلها والتفرد بها دون الغير مثل هذه الأفعال هي أساس للصراع. فمجرد وجود مواقف وافضليات متناقضة يشكل بالضرورة بداية لصراع معادي وموجه ضد الآخر والهدف هو إلحاق الضرر به وهزيمته ومن ثم سحقه.

معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام عرف الصراع المسلح بأنه يشمل "الحرب التي طال أمدها بين قوات عسكرية لحكومتين أو أكثر أو لحكومة واحدة، أو مجموعة واحدة منظمة ومسلحة، على الأقل تتضمن استخدام أسلحة، تتكبد وفيات متعلقة بالحرب لا يقل عن ألف حالة وفاة طيلة فترة الحرب "(نقلا عن: Cox and Pawar, 2013). هنا يمكن المجادلة بأن الحرب التي أدت إلى وفاة (500) وأظهرت أنماطًا من التكرر والاستمرار تكون مدمرة بما يكفي لتعتبر صراعاً. ويعتقد Moore (2014) أن الصراع جزء من جميع العلاقات التي نشأت سواء بين الافراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية أو الدول أو حتى بين المواطنين وحكوماتهم، وينبغي أن ينظر إليه باعتباره سنة من سنن الحياة وليس أمراً سيئاً أو غير طبيعي أو وظيفي. ويشتمل على جوانب عاطفية وسلوكية ومعرفية لهم جذور في مجموعات متنوعة من القضايا من البقاء إلى الهوية (Mayer, 1995). إذاً الصراع هو سلسلة منظمة من العنف لأجل الحصول على مزايا أو تحقيق لأهداف تتعلق بالسلطة أو بالأرض أو بالأمن وبين أطراف تريد أن يكون لها وجود سياسي واجتماعي واقتصادي دون مشاركة من غيرها، فالعملية ليست عملاً عشوائياً بل أنها تحقق أهداف محددة سلفاً وتقود إلى مكاسب للطرف الغالب.

الطبيعة البشرية والعنف

السؤال دائما ما هو السبب الذي جعل الافراد يضعون حياتهم في خطر عندما ينظمون إلى أحد أطراف الصراع المسلح؟. عدد من الكتاب وضعوا تخمينات بأن الصراع طبيعة بشرية، أو بشكل مختلف. ابن خلدون أكد على أن الصراع هو جزء من الطبيعة البشرية "فمن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان". والفارابي اعتبر أن الغلبة والقهر خاصيتان تتميز بها المدينة الضالة أي "مدينة التغلّب" (نقلا عن، الحيدري، 2015)، فالبشر لديهم استعداد غريزي أو نفسي للجوء إلى الصراع (Bandura, 1973; Lorenz, 1967)، وخلص Sigmund Freud أن الأفراد لديهم غريزة التدمير لانهم في حاجة إلى مُتنفس (نقلا عن، Jeong; 2008)، ورأى آخرون أن الصراع يشكل مُتنفسا طبيعيا لإحباطات الفرد، فبشكل طبيعي تتفاقم الإحباطات عندما يُصد الفرد من السعي لتحقيق أهدافه فيترجم هذا المنع إلى سلوك عدواني نحو مصدره. وبالنظر إلى أن الصراع ناجم عن الاحباط فإن الحافز الخارجي يطلق نزعة الاحباط الكامنة لدى الفرد لمهاجمة المصدر (Dollard et al.,1939). وعلى

العكس من وجهة النظر القائلة بأن البشر من خلال الغرائز مخلوقات عدوانية، يوجد تخمينات أخري شائعة أن الصراع سلوك مكتسب (Poindexter, and Valentine ; 2007) وهذا ما تفترضه النظريات السلوكية (McClennen, Keys, and Dugan-Day; 2017) ويكتسب من البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد ومن المجتمع الذي نشأ فيه- فالسلوك البشري يتأثر ببيئة الاجتماعية والثقافية والمجتمعية. فالتطبع بدلا من الطبع، ثقافة الهيمنة، السيطرة على الاخر.

التغير والصراع المسلح

ربما لا توجد علاقة أكثر أهمية للصراع من علاقته بالتغير، وهى علاقة ذات اتجاهين، الصراع يسبب في حدوث تغير وبالمقابل التغير يؤدى الى صراع. فالمدى الذي يمس به الصراع التغير في ميزان القوى السياسي والاقتصادي من المرجح ان يؤدي إلى صراع مسلح. وإلى جانب ذلك فاختلاف معدل التغير له عواقب متباينة علي الصراع، فالسرعة التي ينجز بها التغير وسعة مجالات التغير من المرجح ان يخل بالعلاقات القائمة وكلما زاد احتمال نشوب صراع، فعملية التغير تنجز للابتعاد عن الوضع الراهن، وتَغْيِير في المعايير والعلاقات التي تشكل التوازن العام في فترات محددة، إن مثل هذا التوازن في النسق العام للمجتمع يرضي مجموعات معينة تربطهم مصالح، وعلى العكس له تأثير سلبي على المجموعات الأخرى. فالطرف المستفيد من الاوضاع القائمة يرفض التغير وينحو إلى مقاومة مظاهره. وهكذا، فالتغير يولد صراع بينه وبين الطرف الغير مستفيد لأنه في نظره التغير يتحدى الأسس التقليدية في اقتسام الاستحقاقات وفي ظل شروط وظروف معينة تؤدي هذه المطامح التي لا تقبل المشاركة في الاستحقاقات إلى صراع مسلح ويزداد كلما عظم التفاوت والاختلافات ويتخذ الاستياء الفردي والشعور بعدم المساواة الشكل الجماعي. مما يبرز علاقة بين الصراع والتغير فكل منهما مصدر للآخر ونتاج له. الصراع عملية طبيعية لا يمكن تجنبها في مجتمع حدث فيه تغير سياسي واجتماعي غير موجه، وهذا ما حدث في ليبيا، فالمجتمع يعيش مرحلة فوضوية من التغير ومع غياب لسلطة الدولة وأفراده يمارسون الاجبار والاكراه والمجتمع تسيطر عليه أطراف متوازية في القوى ذات مصالح واهتمامات غير متوافقة أفرزت في المشهد العام التضاد والإقصاء والعداء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا النمط من المعيشة المثقلة بالتهميش والعداء أفرز صراع مسلح في شكل متصاعد من الشدة.

الصراع المسلح في ليبيا

الصراع المسلح العنيف الذي شهدته ليبيا في منتصف فبراير **2011** لم يكن فرضا محليا بل اختيارا دولياً بغطاء من الأمم المتحدة وامتد ليصبح أسلوب تعامل وجزء من الحياة اليومية، والوسيلة الغالبة لنيل الامتيازات.

موضوع هذه الورقة هو الصراع المسلح بين أطراف يشتركون في خصائص وسمات ثقافية واجتماعيه جد متطابقة أزهق أرواح بشرية معظمهم من المدنيين وخلفت العديد من المبتورين والجرحى "لا توجد أرقام موثوق بها" وانتهاكات للحقوق الأساسية للأحياء منهم والأموات. أفراد المجتمع الليبي يعيشون في بيئة تمزقها الصراعات المسلحة فهم يتحملون وطأة هذه الصراعات المسلحة، و يشعرون أن الروابط والقيم والاخلاق لم يعد لها أي معنى في التعامل اليومي الذي انقلب رأساً على عقب وفي حيرة وارتباك مع من أو ضد من ومن على صواب ومن على خطأ ومحاصرون وعالقون في وسط صراعات مسلحة تجاوزت نطاق قدراتهم على المبادرة او المصالحة أو حتى التفكير المنطقي والموقف المحايد والمتجرد.

الاسباب

هذه الورقة تسلم بأن الصراعات المسلحة الجارية لا تستهدف تغيير قيادات الدولة أو حكوماتها بل تسعي إلى تحقيق استحقاقات خاصة. المصالحة الوطنية ليست قضية بالنسبة لأطراف الصراع. في الاعتقادات التالية تحتاج إلى برهنة ميدانية - بأن هناك أسباب منفردة أو مجتمعة-تتعلق بالتفرد والاستحواذ على الامتيازات وبعدم قبول الآخر وانعدام المسؤولية المجتمعية أدت إلى نشوب الصراع المسلح في ليبيا.

الصراع هو نتاج لموروثات متعددة ومتشابكة فمن الاهمية اذا اعتباره كعملية تراكمية تجذرت في عوامل متعددة. فالفرضية الشائعة أن الصراعات تكون ناجمة عن مزيج من عوامل مهيئة -آنية- وعوامل مترسبة - سابقة-. الأولى ترتبط بالوضع المحيط الذي غالباً ما يتم تجاهلها عند إعداد استجابة للوضع ما بعد الصراع بالرغم أنها قد تكون حاسمة في معالجة الأسباب المتجذرة للصراع واحتمالية عدم تكراره في المستقبل. والأخرى عوامل كامنة تسبق نشوء الصراع المسلح بفترة طويلة وتجسد نشأته، ولها تأثير سلبي على العوامل المهيئة لأنها تشكل ذاكرة أو نعرات ساكنة لفترات طويلة من الزمن يتم إحيائها مثلا من قبل الساسة الذين يسعون إلى تأجيج وإثارة النزاعات وذلك باستغلال الظروف الحالية وبالاستعانة بمفكرين وإعلاميين ومواقع التواصل وتدخل ضمن برامجهم الانتخابية فيتم تأجيج قضايا من تحت الركام ارتبطت بذاكرة هي أصلا مشوشة ولم يتم التعامل معها في حينها بشكل موضوعي، وبالتالي يمكن أن يعمل البعض منهم على إبرازها فتُهيمن على الخطاب اليومي مسائل خلافية وتراشق الاتهامات عبر الإعلام فتُعجل بتصاعد المزيد من الكراهية والتي سرعان ما تتحول إلى صراعات مسلحة.

المطالبة بإسقاط النظام السابق لم تؤسس على تصوّر مُفصّل حول طبيعة النظام ما بعده. وعلى الرغم من الاتفاق على العديد من الشعارات التي سادت خلال تلك الأحداث مثل كونه سيعتمد على دستور يكفل الحرية الكاملة ويضمن تداول السلطة، إلا أنه ما أن هدأت الأحداث حتى تبين أن المجموعات المنبثقة من فبراير لا تشترك في الكثير منها ومن ثم رفضها بالكامل. بوادر الصراع أبداها البعض في مايو **2011** عندما تم قتلهم لأحد كبار الجيش مع مرافقيه والتنكيل بهم. الاحداث المتسارعة التي أعقبت نهاية النظام السابق أدت إلى تدمير لكامل البنى الأمنية والعسكرية للدولة الليبية بحجة انها تمثل نظام وليس دولة. هذا الادعاء أصبح مبرراً للفشل الحالي في بناء الدولة. المؤتمر الوطني الذي تم انتخابه في يوليو **2012** فكان منقسم بشدة بشأن كل القضايا الجوهرية. فعملوا أعضائه لهيمنة احزابهم وتكوين أطراف مسلحة على حساب مؤسسات الدولة، ولم يتصرفوا بطريقة تعطي الاولوية لمصلحة البلد والمواطن. فالمصلحة الضيقة التقديرية والتمييزية لأعضائه أدت إلى خلق احتكاكات بين أفراد المجتمع الليبي الأمر الذي مهد الطريق للصراعات المسلحة والتي شرعن المؤتمر جل أطرافها وعملياتها. وبعد انتخابات البرلمان في يونيو عام **2014** عمت الفوضى الجانب السياسي عندما بدأ أعضاء المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب في صراعهما مع بعضهما البعض من أجل الحصول أو لتوسيع النفوذ السلطوي والكتائبي. ويتهم كلا منهما الآخر بعدم الشرعية وبسببهما برزت الممارسات الاقصائية والصراعات والتي بلغت ذروتها في صيف نفس السنة وتجاهلوا أنه من رأس أولوياتهم قضية "إخماد النار" ومنع تصاعد الصراع المسلح.

جغرافيا، يغطي الصراع كامل التراب الليبي، ولكل منطقة طبيعته وأسبابه التي تميزه عن بقية مناطق الأخرى. الصراع في الشرق أقرب ما يكون صراع عقائدي إيديولوجي، أما في الجنوب أقرب ما يكون صراع قبلي سيادي وأما في الغرب فأقرب ما يكون صراع نفوذ وسيطرة، ويمكن تسميته "بالصراع الهَجِين" فهو ما تلفه

أطر مبهمة مصرح بها شرعيا ويصف هذا المفهوم عدم وجود تمييز لشرعية الصراع، فقوات غير نظامية وعصابات إجرامية تدعيان أنهما يخضعان للدولة، والسلطات السياسية تؤكده في حين وترفضه في حين آخر والكل منها يدعي أنه يمارس وظيفة تأسيس الأمن ولا يقبل أن تقاسمه الدولة فيها على الرغم أن الامن وظيفة سيادية للدولة.

في الحالة الليبية التركيبة الاجتماعية للمعاني والرموز دائما ما تلعب دوراً حاسماً لدى الليبيين الذين يميلون إلى تقسيم البشر إلى (نحن/هم) "عدم تواجدك بيننا دليل تواجدك بينهم" والتي دائما ما تكون بمثابة المغذي الأساسي للصراع المسلح، وتخدم الاستبعاد والإقصاء. فتعمل عقلية "نحن" على بناء مجتمع ليتلاءم مع مصالحهم وهذا يجعل من الصعوبة للأخر "هم" أن يتقبل ما يحدده اولئك "نحن" لهم، وكلما اتسعت الفجوة بينهما كلما اشتد الصراع وطال أمده. ملامح "ثقافة الإقصاء" برزت في خريف **2011** حين قال وزير الاعلام في المجلس الانتقالي "أن المدن المنتصرة هي من تكتب الدستور" وهيمن على بعض النخب خاصة من شرق البلاد خطاب التقسيم. ووفق هذا الانغلاق الفكري وأحادية النظرة فالصراع يكون منشؤه التضاد في المعاني والمفاهيم (نحن "الحق/الخير" : وهم "الباطل/الشر")، بالنسبة لكلا الطرفين فبمجرد التسمية لبعض الشخصيات أو ذكر أحداث ومناسبات حدثت في مرحلة معينة تتعلق بليبيا فهو الوقوع في الشر وذكر للباطل والتعامل معه كعدو وهذا ما عبرت عنه الفكرة البسيطة التي سادت خلال أحداث فبراير أن الشر والباطل قد ارتبطا بشخص معين وان بنهايته يزول الشر من ليبيا ويعم البناء والخير والسلام ولم تؤكدها الوقائع بعد نهايته. وإن ما يعمق الفكرة والنظرة ايضاً هو وجود تفضيلات متضاربة حول هياكل ومؤسسات الدولة وتوزيعها ورفض تام لكل ما يمت بصلة للنظام السابق ولا مصالحة مع كل من عمل معه ومهما قل دوره. فمؤسستي الأمن والجيش اعتبرتا قوات موالية للنظام السابق وليس كنسق من الدولة وعليه فمعظم الذين تم احتسابهم على النظام السابق يعانون حاليًا النزوح والتهجير ورهن الاعتقال ومنهم من كان يؤدي مهام سياسية وإدارية واكاديمية فكان الطرد المتعمد في حق قبائل ومدن كعقوبة جماعية على موالاة بعض أفرادها للنظام السابق وحرمانهم من حق العودة وتعرضت أماكن نزوحهم للعديد من الهجمات المتكررة من تخريب وحرق عمد واستيلاء على أراضيهم. بالإضافة للقرار رقم سبعة الذي صدر من المؤتمر الوطني العام بضرب مدينة بالكامل بادعاء وجود رجالات النظام السابق بها ونفذ الهجوم. تكرار مثل هذه الأعمال واعتماد سياسة الأمر الواقع ستخلق صراعات مسلحة طويلة الأجل وخاصة إذا لم يكن هناك جبر سوف تجلب على متبنيها ومرتكبيها الوبال والنتائج الكارثية.

الملامح

المشاهدات اليومية أبرزت ملامح غالبة على الصراع المسلح الدائر في المجتمع كالتالي: -

1. التركيز على المدنيين كأهداف والذين يكونون في الغالب أكثر عرضة للخطر من المنخرطين في الصراع ويمثلون نسبة عالية من الضحايا.
2. استخدام مأجورين يتقاضون رواتبهم من الدولة.
3. إنتشار أعمال النهب والسلب والسرقة طالت الممتلكات الخاصة في مناطق الصراع.
4. استغلال الصراع لتحقيق مكاسب وامتيازات شخصية وفئوية.
5. التركيز على تدمير البنية التحتية والمؤسسية، مثل إمدادات الماء والكهرباء والمنازل والمباني.

6. فوضوية الصراع لا يعلن عن بدء الصراع ولا عن إيقافه ولا يتخلله هدنة لأجل توفير مسارات آمنة للمدنيين العالقين.
7. الصراع دائما ما ينشب في المناطق السكنية فلا يبقى لساكنيها إلا النزوح.
8. إشراك صغار السن من الشباب كمقاتلين هذه الظاهرة المروعة سوف تغير طبيعة المجتمع بعد انتهاء الصراع وقد تمتد آثارها السلبية لعقود قادمة. ويرتبط بهذا استغلال المدارس كمأوى للنازحين مما يعني أن طيلة فترة الصراع الدراسة مُعطلة والذي يزيد من احتمال تحويل صغير السن من متعلم إلى مقاتل واستخدام المدارس كملاجئ لم يأتي عبثاً.
9. استخدام الاسلحة الثقيلة داخل الازقة والشوارع.
10. استخدام واسع للألغام الأرضية في المناطق السكنية ما زالت تسبب خسائر بين المدنيين مما يوضح أن إنهاء الصراع المسلح لا يعني إنهاء معاناتهم التي سوف تنشط في مرحلة ما بعد الصراع.

العواقب

بشكل عام الصراعات المسلحة هي فترات من الكوارث الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية ولها عواقب وخيمة وأيا كان سببها وطبيعتها فلها تأثيرات كبيرة على الفرد والجماعة والمجتمع والدولة، فهي تستهدف المدنيون كهدف مركزي أو كضرر جانبي وقد يمتد أثرها إلى تقسيم المجتمع تاريخيا وجغرافيا وأيضًا حتى اجتماعيا. فالصراع المسلح غالبا ما يديم نفسه، فمن المحتمل جداً أن الأطراف المنهزمة قد تنفجر المرارة الدائمة التي تكومت بداخلها وتحفزها على شن صراع مسلح انتقامي في أي يوم.

من ناحية اجتماعية: ذكر Lewis (1999) أن الصراع المسلح العنيف يكون أثره مدمراً على النسق الاجتماعي فيضعف البنى العائلية والمجتمعية والمجتمع المحلي. ويؤدي إلى تفكك في العلاقات الاجتماعية والبنية المجتمعية اللتان تعتبران الدعامات الأساسية للمجتمع مما يسبب صدمات نفسية واجتماعية (Kushner et al., 2006). وعلق Maynard (1997) أن الانماط الاجتماعية السليمة بين الجماعات المتباينة تستبدل بالريبة وعدم الثقة والانتهاك والسخط والاستياء وتفسخ التماسك والتكافل الاجتماعي وانعدام الحماية المتبادلة. وعليه فالبناء الأسري للسلطة يتعرض لاختلال شديد بسبب قتل أو إصابة أو بفقدان العائل أو تشرد أو نزوح أحد أفراد الاسرة، وانقلب البناء الاجتماعي رأسا على عقب عندما أصبح الأقارب أعداء وصبيان ومراهقون مسلحون يقودون الكبار والشيوخ والقبائل والسلطات المحلية في قراهم أو في مدنهم أو حتى قياديون سابقون لهم. وتثير الصراعات المسلحة العديد من القضايا مثل التضامن الاجتماعي والتسامح والقيم الاجتماعية والثقافية والمعايير الاجتماعية في المجتمع التي تم كسرها وتجاوزها وكل ما بقى هو عدم اليقين من أن الأوضاع ستتغير إلى الأفضل. أصبح التقسيم الطبقي الاجتماعي أكثر وضوحا ويرجع ذلك إلى الفجوة المتزايدة في الدخل بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء الجدد "بفعل التمشيط" التي هي من إفرازات إحداث فبراير هذه الآثار ستستغرق فترة طويلة لكي يتعافى منها الفرد والجماعة والمجتمع وخلقت صعوبات بالغة في التعامل مع الجوانب النفسية والاجتماعية. وفي هذا الصدد أقتبس ما كتبه Maynard "الأضرار النفسية والاجتماعية للصراع المسلح تترابط بشكل حتمي، فالصحة النفسية السيئة للفرد تُقوض استقرار المجتمع بسبب تفشي جنون الاضطهاد والريبة والتصرفات الطائشة. وفي ذات الوقت، فإن نسق العلاقات الاجتماعية المفكك بين الجماعات يقود إلى المزيد من الانماط الفوضوية وتفاقم

الاختلالات في الصور العقلية. والنتيجة النهائية أضرار على الصحة النفسية وعلى المجتمعات المحلية التي تعرضت وتتعرض للصراع."

من الناحية النفسية: استمرار معايشة الصدمات المتعددة مثل قتل أحد أفراد الأسرة والحرمان الجسدي والإصابات والتعذيب والتشويه والاغتصاب والاعتقال والخطف، والمشاهدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لعمليات التعذيب والتشويه أو القتل. أظهرت نتائجها أنماط من السلوكيات السلبية مثل الميل للعزلة والانسحاب الاجتماعي والعداء واليأس وفقدان المعاني للرموز وللأشياء واضطرابات ما بعد الصدمة والتي تتطلب فتح أبواب من البحث والدراسة حولها.

من ناحية العدالة الجنائية: في هذه الفترات يغُيب القانون حيث يرتكب العديد من الأفراد ومن مختلف الأعمار خلال حياتهم اليومية أعمالاً من العنف المسلح وبشكل علني وصريح، ولم تتجرأ السلطات السياسية ولا القانونية على معاقبتهم أو حتي إدانتهم، وطالما أن أطراف الصراع فوق سلطة الحكومة والعقاب فهذا يدحض أي ادعاء بأن استمرار الصراع هو بدافع تغيير الوضع السياسي وهذا ما تم التأكيد عليه أعلاه. بل يمكن أن يعد الصراع عمل اقتصادي لتعزيز وضع سياسي ومكاسب مالية، وربما هذا الجشع هو الذي يفسر استمرار الصراع الذي لا يمكن اعتباره بين اتجاه قديم وجديد، وهذا ما أكدته الوقائع وقد لا يقتنع البعض ومنهم النخب الاكاديمية بهذا التفسير.

من ناحية سيادة الدولة: تحولت البلد من نظام سياسي خاضع لسيطرة مركزية قوية إلى دولة ضعيفة ومفتوحة الأبواب للفوضى. فتجاوزت آثار الصراعات المسلحة حدوده السياسية، حيث تتدفق بكميات كبيرة الاسلحة والمخدرات والمستأجرون الأجانب والمهاجرين الغير شرعيين والاوبئة بحرية عبرها، وتزعزع استقرار المناطق الحدودية وشهدت رواج لتجارة تهريب السلع والمحروقات الى خارج الحدود واستيراد الإرهاب والتحالفات المتعددة مع بعض الدول من قبل أطراف الصراع لا تمثل إلا أغراضها.

والعواقب النهائية: فمنها فقدان الانتماء للوطن وللدولة والهوية والصحة النفسية والجسدية والثروة والأسرة والأصدقاء ومعهم يأتي فقدان المركز الاجتماعي والكرامة وقيمة الذات، ويلازمهم فساد سياسي واقتصادي واخلاقي. فانتقل المجتمع إلى خانة الفقر والبطالة والتهميش وعدم المساواة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي أو السياسي.

استخدام الصراع المسلح كأداة يطرح مشكلة أخلاقية لأنه يعتبر انتهاك وتطاول واعتداء على حقوق الاخر وتغيب للعدالة والاقصاء الاجتماعي والسياسي للآخر، فعلى سبيل المثال الحرمان من ممارسة الحقوق الاجتماعية (المشاركة في الحياة المجتمعية) والحقوق القانونية (حماية الحقوق الشخصية) والحقوق السياسية (المشاركة في الحياة السياسية).

الإطار النظري لموضوع الورقة

سأعرض التعريف الدولي للخدمة الاجتماعية بما يتوافق مع الورقة:

"الخدمة الاجتماعية مهنة قائمة على ممارسة وتخصص أكاديمي لتعزيز التغيير الاجتماعي والتنمية والتماسك الاجتماعي وتمكين وتحرير الافراد. فالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمسؤولية المشتركة واحترام التنوع تعتبر مبادئ محورية في الخدمة الاجتماعية، ... ،فالخدمة الاجتماعية تعمل مع الناس والبني لمواجهة تحديات الحياة ولتعزيز الرفاهية (IFSW, 2017). هذا التعريف لائم السياق الذي انتهجته هذه الورقة حول الخدمة

الاجتماعية والصراع المسلح لأنه ساعد على تبنى فهم نقدى للعوامل التي أدت إلى خلق ظلم اجتماعي وسياسي واقتصادي والذي جلب معه معاناة للعديد من الأفراد والجماعات خلال فترات الصراع المسلح وما بعده. التعريف يدعو إلى تضافر الجهود لمعالجة الظلم على عدة مستويات سواء الإقليمية أو الوطنية أو الدولية، ويؤكد أيضًا على التزام المهنة بتعزيز التغيير الاجتماعي والسياسي، وأنه في كل الحالات يجب على الاخصائي الاجتماعي أن يؤمن بأنه هناك حاجة ماسة للتصدي للظلم الاجتماعي والسياسي. وهذا ما تدعو إليه وباستمرار الخدمة الاجتماعية الراديكالية منذ فترة طويلة بأنه يجب الاعتراف بأن الخدمة الاجتماعية كمهنة ذات طبيعة سياسية تنخرط في القضايا السياسية التي تعالج الأسباب الكامنة للظلم (Craig, 2002; Laird, 2004)، وفي الصراعات المسلحة بين مختلف الفصائل الاجتماعية (Midgley; 1997) وفي النزوح ضمن سياق الصراع (Hölscher and Berhane, 2008)، هذه ليست إلا بعض القضايا من منظور دولي والتي يجب أن تدخل في مجال اهتمامات الخدمة الاجتماعية محليا ودمج هذه القضايا في تعليم الخدمة الاجتماعية وفي التدريب وأثناء الممارسة.

الخدمة الاجتماعية والصراع المسلح

ظهرت الحاجة لوضع تنظيرات لتدخلات الخدمة الاجتماعية في أوقات الصراع المسلح وما بعده أكثر وضوحًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وذلك لما شهده العالم من صراعات مسلحة (Decker et al., 2017; Leiner, 2009; Maglajlic and Selimovic, 2014) وتم وضع نظريات السياسة العامة للممارسة في سياق الصراع المسلح (Campbell et al., 2016)، وفسرته في سياق ثقافي وبينت كيفية التعامل معه وأثاره على المهنة.

أبعاد الصراع المسلح

الصراع صنف لثلاثة أبعاد: بُعد عاطفي وبُعد موضوعي وبُعد قيمي (Coser, 1972; Kriesberg,1982). الصراع ينشأ بسبب قضايا تراها الاغلبية بأنها ذات بُعد موضوعي البعد الرئيسي في نشوئه. ومع تصاعد حدته يبرز البُعد العاطفي مثل العداوة الشخصية المترسبة ويكون الصراع مع الآخر وليس مع أفكاره، وهذا البُعد يعد بمثابة رد فعل عاطفي تجاه فرد او موقف معين يدل على وجود اتجاهات سلبية كامنة، فتبرز مشاعر الحقد او الغضب او الانتقام أو تختلط جميعها معا، فإذا ما تم لها السيطرة فيما يتعلق بفرد ما حينها تتجاوز البُعد الموضوعي للصراع، على الرغم من أن الصراع يُنسبونه إلى البُعد الموضوعي الذي يؤمن به الاغلبية والذي أساسه عدم التوافق في المصالح، والى التفسير المتباين للمواقف والاختلافات في الفهم وعدم الاتفاق على الأولويات، إلا أن البُعد العاطفي للصراع يبرز نتيجة لانعدام الثقة الناشئ من التجارب السابقة الغير عادلة لتسوية الصراع أو من المكونات السلبية المتراكمة للعلاقات والتي كانت سائدة قبل حدوث الصراع، ومحاولات تسوية الصراعات غالبا ما تبنى على خبرات كونتها عواطف و إدراكات حسية قد تشكلت من ضغائن نتيجة خبرات سلبية ضمنية. اما عن بُعد القيم للصراع ففي العادة لا يبرز بشكل واضح وغير مدرك من قبل الأطراف المتصارعة.

من الواضح أن هذه الأبعاد الثلاث تؤثر في بعضها البعض، وطبيعة الصراع في أحدهم يؤثر بشكل كبير على طبيعته في البُعدين الآخرين. لذلك التغير في مستوى الصراع في أحدهما قد يؤدي بالضرورة إلى تغيير مماثل في الآخرين أما بالزيادة أو النقصان فيهما فالحدود الفاصلة بينهم غير واضحة ويمكن تجاوزها بيسر، مما يُغير في شدة وطبيعة الصراع والاختلافات في درجة التقدير ومستوى الاستيعاب للصراع وهما أحد الأسباب التي

تجعل منه مبهماً ولا يمكن التنبؤ به، فمثلاً، البعد العاطفي قد ينخفض حين يزداد وعي الأفراد وفهمهم لطبيعة التباينات والاختلافات في الآراء والمصالح.

تصنيف الابعاد في السياق المحلي، بصفة عامة بُعد القيم يختزل في أجزاء مهمة من الصراع ويحب ان يتولد فهم أن العواطف والقيم لا يمكن الجدل فيهما ولا يتم التفاوض بشأنهما إلا في حالات معينة، مما يعني هذا ان البُعد الموضوعي هو مجال التفاوض وتفهم المواقف والمعتقدات التي تتبناها الأطراف المتصارعة ونظرتهم تجاه بعضهم البعض إذا أردنا أن نفهم ما حدث وما سيحدث، على الرغم من أنهم يتعاملون مع متغيرات مختلفة وأحيانًا متناقضة بين الأبعاد الثلاثة ويتصرفون ويتفاعلون وفقًا لذلك.

نموذج التدخل المهني

من خلال مراجعة الباحث لعدد من الدراسات والكتب تبين له أنه ينبغي تطبيق منهجي قصير المدي (في الضرورة الملحة) وطويل المدى على مختلف مستويات التدخل- من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى– المتأثرة والمنخرطة.

الجهود العلمية في الخدمة الاجتماعية في سياق الصراع المسلح أوضحت أن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والصراعات المسلحة يشكلها نموذجين للتدخل المهني هما: –العلاجي والتمكين– يوفر كل منهما للأخصائي الاجتماعي مجموعة مختلفة من الاساليب والعمليات المهنية.

الأول:- يستند على القيم النفعية المتمثلة في الحد الاعلى من المنفعة لأكبر عدد من الأفراد مع التركيز على فكرة "الصالح العام" التي تنجز من خلال توفير الخدمات الاجتماعية. بالنسبة لـ Ramon and Maglajlic (2012) هدف النموذج العلاجي هو إزالة عواقب الصراع المسلح.

والأخر:- يركز على التمكين والادماج الاجتماعي وقيم العدالة الاجتماعية (Staples,1990). هذا النموذج قدم تحليلا عميقاً للعلل المجتمعية وصولاً للأسباب الجذرية (Howe, 2014). وفي هذا الصدد طورت IFSW (2017) فكرة مفادها أن تدخل الخدمة الاجتماعية مع النازحين ليس فقط للحفاظ على حياتهم بل يجب أن يهدف إلى استقلالهم الذاتي وتمكين المجتمع المحلي والتدخل يكون ذا فعالية إذا كان مبني على نهج التنمية المجتمعية (Lai and Toliashvili, 2010)، ويأخذ في الاعتبار المدى البعيد لعواقب الصراع (Link and Palinkas, 2013). وأشار Mayer (2010) إلى وجود خمسة أنواع من التدخلات المهنية للتعامل مع الصراع وهي "الوقاية والمصالحة وصنع القرار والمساعدة الإجرائية والمساعدة الموضوعية"، ووفقا لـه (1995) فالمهارة المهنية تتجلى في تسوية الصراع. في الوقت الذي يحدث فيه مثل هذا التدخل المهني يجب على الاخصائي الاجتماعي أن يبدأ بتكثيف جهوده لتحسين قدراته في مجالات الممارسة مثل المصالحة بين الأطراف المتصارعة و في تعزيز العلاقات والتلاحم والتماسك الاجتماعي والمجتمعي، والبحث عن السبل لإعادة بناء المجتمع المحلي، إلى جانب أنه يحتاج إلى الدعم في تعزيز معارفه وتطوير مهاراته وتنوع تدريباته في هذا المجال بالذات.

تأثيرات الصراع المسلح على الممارسة المهنية

تتجلى الصراعات المسلحة في نزوح وتشريد السكان وانخفاض فرص الحياة لأجيال القادمة (UNHCR, 2014) وفي الفقدان والصدمات الجسدية والنفسية ومشاكل اجتماعية واقتصادية وسكنية تتفاقم أثناء الصراع وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر إلى درجة العزلة التامة والفاقة نتيجة لفقدان العائل وهذه الاثار

المرئية، وأما أثاره الفادحة الغير مرئية تشمل التعذيب والاغتصاب والسجن كأدوات للقمع والانتهاكات العامة للحريات المدنية، هذه الاساليب الغير مرئية من الفظائع المتلاحمة والمتلاحقة وفي ظل ظروف سياسية لا تُمكن الاخصائي الاجتماعي من ممارسة عمله بشكل مهني، في ظل هذا الوضع يتعين عليه توخي الحذر بشأن الكيفية التي يتم بها تفسيره واستيعابه للكثير من الروايات المتداولة حول أسباب وعواقب وتسويات الصراع المسلح، وخاصة عند التعامل مع نماذج من التسوية والعواقب التي تُرسخ من قبل السياسيين وذوي النفوذ وموجهي الرأي العام. الصراع المسلح يولد ثقافة الشك والخوف والكراهية بين الأفراد والجماعات في المجتمع ويتجلى ذلك في التعصب في أسوأ أشكاله. الأخصائي الاجتماعي بوصفه عضو في مجتمع محلي غير محصن من أثر البيئة السياسية والثقافية والعلائقية والاجتماعية. وفي هذا الشأن أكد Ellis (2006) أن الاخصائي الاجتماعي كإنسان لا يمكنه من أن يكون منيعا ضد النماذج العنيفة للبيئات المجحفة والقاسية والتي غالبا ما تولد عواقب وخيمة عليه وعلى المستفيد من تدخلاته المهنية على حد سواء كما ذُكرت عند Ramon (2008) وقد أوضح Nuttman (2008) أن الصراع المسلح ليس له تأثيرات جسدية فحسب بل محفور في نفسيات وعواطف الاخصائي الاجتماعي وإنه قد يشكل معتقداته وهويته المهنية وقيمه الشخصية والمهنية ويخترق ممارساته المهنية. ووفق هذا الرأي، ففي ليبيا الاخصائي الاجتماعي عند تعامله مع حالات الصراع حتماً سيواجه تحديات جمة من أبرزها أنه يعمل في وضع عام تسيطر عليه أطراف مسلحة تمتهن ممارسة الظلم والقمع ولا تعترف بحقوق الآخرين وتجهل تماماً رسالة ومهنة الخدمة الاجتماعية والغرض من تدخله المهني. وفي رأي اخر أن الصراع في المجتمع يولد انقسامات اجتماعية بينه وبين المستفيد من الخدمة (Campbell et al., 2016). ولتفهم هذه الانعكاسات أستخدم في إيرلندا الشمالية مفهوم الفوارق (الطائفية أو الدينية) لتحليل أصول الصراع المسلح وفي استجابة مهنة الخدمة الاجتماعية والاخصائي الاجتماعي (Campbell and Healey, 1999)، واستخدم منهج مخالف لذلك يتمثل في أن الخدمة الاجتماعية في حاجة إلى إعادة اكتشاف أو بناء أفكار جديدة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والتصدي لحالات التمييز في المجتمعات التي تعاني من الصراعات المسلحة (Pinkerton and Campbell, 2002; Houston, 2008) وأعقب ذلك محاولات بلورة لاتجاهات ولأدوار جديدة للممارسة المهنية تتجه أكثر نحو العمل السياسي وتنمية المجتمع المحلي في بعض الدول الافريقية (Hölscher and Bozalek, 2012; Kreitzer and Jou, 2010; Mupedziswa,1996)، وعقب الصراع في البوسنة والهرسك (Stubbs and Maglajlić, 2012)، وظهور دعوات تدعو إلى الاعتراف بأن الخدمة الاجتماعية ذات طابع سياسي وينبغي بالتالي أن تكون أكثر انفتاحا للتعامل المباشر مع القضايا السياسية (Burke and Ngonyani, 2004; Mmatli, 2008) ودورها في مجال العمل السياسي لابد من ترجمته على أرض الواقع وفي أماكن النزوح والمهجرين بسبب الصراعات، ولكن واقع الأمر إن إدراج المبادرات السياسية في تعليم الخدمة الاجتماعية مازال متخلف جداً (Duffy, 2012).

المعرفة المهنية للأخصائي الاجتماعي عند التعامل عمليا مع قضايا جديدة لابد أن تكون ناشئة من مجموعة معارف مشتقة من عدة علوم (Lindsay, 2007)، وكذلك من معضلات اخلاقية (Nuttman, 2008) فعند العمل في مناطق منكوبة التي تعاني من مستويات من الشدة في الصراع قد يواجه تحديات كبيرة أثناء تعامله مع الحالات او عند تقديمه للمساعدات وفي توفيره للخدمات. ومن جانب آخر، فهو يعيش ويعمل في مناطق متضررة من الصراعات المسلحة ولا يضطر فقط للتعامل مع مثل هذه الحالات بصفته المهنية، بل يعايشها عاطفيا ووجدانيا. وبالنسبة له فإن مثل هذه الصراعات قد تعني زيادة التوتر العاطفي والخوف الناتج عن

المعضلات الاخلاقية بين التزاماته الاجتماعية وهويته الثقافية وبين التزاماته لعمله وهويته ومسؤولياته المهنية في توفير خدمة عادلة لجميع الحالات. فمثلا في هذا النمط أتفق مع ما أشار إليه(Ramon et al; 2006) بأن الاخصائي الاجتماعي يميل بشكل واضح إلى ضحايا الاطراف الاجتماعية الخاصة به باهتمام وتقديم الرعاية اللازمة لهم، وبالمقابل فمن الصعوبة اعتماده لموقف مماثل تجاه ضحايا الأطراف الاجتماعية الخاصة بالأخر، والمثال الذي يقاس على ذلك هو التهاون الذي قد وصل الى حد الاهمال الكامل في تقديم العلاج لجرحى الطرف الآخر داخل المستشفيات اثناء أحداث فبراير 2011. صراع القيم قد يبرز في أوقات الصراع المسلح والذي يتمثل في وجود ضغوطات على قيم الاخصائي الاجتماعي الشخصية والمهنية وعلى أخلاقيات الممارسة المهنية حول الكيفية التي يتم بها تعامله مع الزملاء والحالات الذين لا يظهرون تقاسما مشتركا معه سواء في المكانة الثقافية أو المواقف السياسية وإدراكه للآخر "على أنه طرف مقابل"، وبالنسبة للحالات يزداد تأثرهم بسبب البيئة العدائية والترهيب والخوف من عدم حصولهم على خدمة منصفة وعادلة وهذا ما ينطبق على أغلب النازحين المقيمين في مدينة طرابلس.

كما ذُكر آنفا فإن للصراع تأثيرات على كل الافراد وبصرف النظر عن التهديدات المباشر لحياتهم فهم بسبب مكانتهم الاقتصادية والسياسية أو انتمائهم الاجتماعي أو جوانب أخرى من هويتهم الثقافية يتعرضون - للقتل وللاعتقال أو التغييب أو الحجز أو الاغتصاب - ولكونهم شهود على مثل هذه الافعال التي أصابت أحد أفراد أسرهم أو أصدقائهم أو جيرانهم أو زملائهم، او قد يجبرون على مغادرة أماكن سكناهم بدون إنذار مسبق ولا تعطي لهم حتي فرصة حمل ممتلكاتهم او على الاقل أغراضهم الشخصية، فهذه الافعال قد تكون نفذت من قبل أشخاص غير مجهولين بالنسبة لهم فربما يكون الفاعل صديق أو جار أو فرد من العائلة أو زميل عمل او دراسة. و قد يختار بعضهم الفرار من منازلهم في محاولة استباقية لمنع الاعتقال أو الأذى الذي قد يصيبهم في حالة بقائهم ويقرر الخروج ولا يعرف إلى أين سيذهب ويصبح نازح وقد ينفصل عن أطفاله وزوجته أو يصبح لاجئ في بلاد جاهل لثقافته ولواقع لم يحدد بعد معالم نهايته في عقله ويحدوه الأمل بأن هذه المعيشة مؤقتة، ولكن الصدمة والإحباط والضغط والقلق النفسي قد يزداد بمرور الوقت ومع مزيد من الأخبار المتواترة (سواء من أفراد قادمين جدد عاشوا وضع مماثل له أو عبر أصدقاء أو من أفراد العائلة لا يزالون عرضة مباشرة للصراعات أو من خلال وسائل الإعلام) عن تفاقم الفظائع والانتهاكات في بلده.

الصراع المسلح وتعليم الخدمة الاجتماعية

في العقدين الأخيرين أصبح دور مهنة الخدمة الاجتماعية في الدول التي مزقتها الصراعات الداخلية قضية ذات صلة بالممارسة وبالخطاب المهني سواء من الناحية النظرية أو العملية. ومع ذلك، فالأسئلة المتعلقة بتعليم الخدمة الاجتماعية في سياق الصراع المسلح بدون إجابة.

تعتبر العلاقة بين المعرفة والمهارة والقيم الركيزة الاساسية لممارسة المهنة (Ife, 1997) في ليبيا يتم تدريس الخدمة الاجتماعية باعتبارها نتاج لمعرفة دون التركيز على أنها نتاج من الممارسة والقيم فلا يزود الطلبة بخبرة تدريبية أثناء الدراسة. هذه النظرة الاحادية في التدريس ستسبب لهم إشكاليات أثناء ممارستهم المهنية. فسياسة التدريس المتبعة تُركز على تلقين المعرفة بدلاً من التدريب لإكساب المهارات من خلال التعامل مع الحالات أو المواقف، وهذه هي مشكلة كبيرة يجب على المشرفين على التدريب الميداني الأخذ بها واسلوب معالجتها يكمن في تنمية خبرة الطلاب العملية خلال الدراسة (Zubrzycki and McArthur, 2004) ويزداد تنميتها أثناء

التدريب الميداني. فالواقع يؤكد على أن تدريس الخدمة الاجتماعية في كل المستويات كان وما زال يتم خارج واقع المجتمع، والنتيجة ان الاخصائيين الاجتماعيين افتقدوا إلى معرفة دراسية وخبرة تدريبية كان من المرجح أن ترسخ في عقولهم حول كيفية تقديم المساعدة والدعم المهني للحالات بصفة عامة أو في مجال معين من الممارسة. وفضلا عن ذلك فإن مقررات أقسام الخدمة الاجتماعية في كل المستويات الدراسية لا يوجد فيها ما يشير الى التعامل مع مواقف وقضايا ذات علاقة بموضوع الصراع وعلى الرغم من أن طبيعة المهنة تستجيب لكل نماذج التغير والوقائع الجديدة في المجتمع، بما في ذلك الصراعات المسلحة باعتبارها عنف جماعي مدمر وبمثابة كارثة من صنع الليبيين أنفسهم. تزامناً مع الاثار التي يحدثها الصراع فإنه يجب أن تبرز أسئلة بين الأكاديميين حول ما هي المقررات التي لابد من استحداثها وما هي مؤسسات التدريب والحالات؟. مهنة الخدمة الاجتماعية هي نسق فرعي من نسق مجتمعي عام، ووفقا لـ Ife (2001) الخدمة الاجتماعية تحددها بشكل كبير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتؤسس وفقا لذلك. وعلى نحو صائب أشار Trevithick (2012) أن للخدمة الاجتماعية قاعدة معرفية واسعة النطاق ودائمة التغيير وأنها كمهنة يجب أن تستمر في تطورها مستندة في ذلك على الأوضاع الجديدة والمتغيرة. وما يحدث هو تعليم وتدريب طلاب الخدمة الاجتماعية على كيفية التعامل مع الحالات النزيلة والمستفيدة من مؤسسات ومراكز الرعاية ومكاتب وأقسام الضمان الاجتماعي ولا يتم تدريبهم على كيفية التعامل مع الحالات التي تعيش واقع مؤلم من الصدمات.

التحديات المذكورة آنفا والتي أفرزتها عواقب الصراع المسلح على المجتمع وعلى الأخصائيين الاجتماعيين يتطلب التعامل معها وأن يتم معالجة قضاياه بأولوية في برنامج التدريب الميداني وأثناء الممارسة المهنية. فلابد من خلق برامج أكاديمية وتدريبية للتعامل مع عواقب الصراع المسلح وللكشف عن سبل اعادة البناء يسبقه بناء وعي منطقي ومحايد ومتجرد لدى الأكاديميين والممارسين وطلاب المهنة بتشعبات الصراع المسلح في الحياة اليومية وللحالات المستفيدة من مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

القعود في الظل –تعليما وممارستا-

دور مهنة الخدمة الاجتماعية يتجسد في تعزيز وظيفتها لتحقيق غايات مناهضة للتمييز ورفع الظلم (Jordan, 2004). فرسالتها المهنية تتركز حول قيمة العدالة الاجتماعية وحرية الرأي وكرامة وقيمة الانسان، غير ان الواقع المحلي لممارسة وتعليم المهنة لا يفردا أي اهتمام لهم.

فالمشاهدات اليومية وفرت دليلاً قوياً على أن العديد من الخدمات التي تقدم للمتضررين من الصراع المسلح لم تنفذ من قبل الاخصائيين الاجتماعيين أو حتى من قبل الأقسام والمكاتب التابعة لمؤسسات الخدمة الاجتماعية ومكاتب الضمان الاجتماعي المتمثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن قدمت من قبل منظمات غير رسمية ومن مؤسسات المجتمع المدني يقودها متطوعون استجابوا لتحديات الصراع، وعملوا ما كانوا قادرين على فعله، وهو التركيز على عمليات الإخلاء وتقديم خدمات ملموسة مثل توفير الطعام والاغطية والأدوية. وهذا أيضاً ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم مالي، التدخل الدولي حتي في الحالات الانسانية دائما ما تعتريه تحفظات وتساؤلات من قبل اغلبية الليبيين منها: هل يمكن قبول تكرار إقحام المجتمع الدولي للتعامل مع الصراع في ليبيا؟ بعد ما ترسخت قناعة لدى العامة من الليبيين بأن ما يحدث الآن هو نتاج لتدخله السابق المنحاز. أما عن الدولة فقد اقتصر الامر عندها على توفير الدعم المالي لدفع استحقاقات السكن والمساعدات العينية ولا تهتم بالاحتياجات وبالحقوق الجوهرية وتجاهلت الحاجات النفسية والاجتماعية للمتضررين من الصراع وفضلاً عن

انعدام التنسيق بين الجهات الفاعلة التي تعمل على تقديم الخدمات فدائما ما لدى كل منهم مآربه الخاصة فتوفيره للخدمات يتم عبر نافذة واحدة لجماعة معينة قد لا تكون متضررة فعليا من الصراع.

حتي اعداد هذه الورقة لم يتم العمل على وضع تصور ولو مؤقت لدور للأخصائيين الاجتماعيين داخل المجال العسكري ولا يوجد ممارسة محلية لمهنة الخدمة الاجتماعية في هذا المجال. وعدم العمل على وضع مقاييس أو أساليب موحدة لتحديد المشاكل الصحية والنفسية والاجتماعية للأطراف المنخرطة في الصراع، وكذلك اضطرابات ما بعد صدمة الصراع. ومن تجربة الدول التي نجت من الصراعات المسلحة تبين أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعلم كيفية التعامل مع المتعرضين للصدمات (Decker et al., 2017) والتعامل مع أثارها. والتأكيد على إعطاء الفرصة للطلاب للخوض في مناقشة أسباب وتأثيرات الصراعات بأشكالها المتعددة داخل المجتمع وسبل بناء المصالحة. الدراسات الميدانية كشفت أنه من غير المرجح أثناء الدرس أن يتم مناقشة الطلاب القضايا المرتبطة بالصراع من قبل الأكاديميين (Campbell and Healey, 1999)، وخاصة أن الفصل الدراسي يوجد به طلبة يأتون من مناطق مختلفة ومنقسمة في الولاءات السياسية والاجتماعية، ومع وجود صراع مستمر ومستعصي الحل يتجاوز الحدود العاطفية والعقلية بين الطلاب "نحن/هم" وفي عدم تقبل الطالب الآخر. المناقشة إذا ما حدثت ستخرج حتماً عن نطاق السيطرة من قبل مدرس المقرر فتحدث تأثير سلبي على الدرس ولهذا يتم تجنب الخوض في المواضيع المتعلقة بالصراع الدائر، على الرغم من أن الأبحاث عرفتنا أن الإعداد والدعم أمر حيوي (Duffy, 2006; Levin, 2004) وخاصة عند تدريس مقرري العمل مع الأفراد والعمل مع الجماعات، ولبناء نضج تعليمي ومناقشات موضوعية يفضل التوقف عن تحليل المواقف الإشكالية فيما يتعلق بمن هو على صواب أو على خطأ (بريء أو مذنب). فلابد أن يُدرك الطالب أن وجهات النظر الخاصة هي دوما نسبية وأن ما يراه اليوم صواب قد يتبين له في اليوم الآخر العكس، وأنه هناك فرق بين الحقيقة والرأي وتدريبه على قيمتي القبول والتعامل مع الآخر تساهمان في تعميق النقاش نحو تبني هاتين القيمتين والانفتاح من جانب الطالب قد يساعدانه على مكافحة الشعور بالعزلة والابتعاد عن زملاء الفصل والذي قد يحدث في حالات الصراع المسلح في المجتمع وكما لاحظ ذلك Cunningham (2004) فمن المؤكد أن وجهات النظر دائما ما تكون متحيزة ومتباينة حول الصراع، وقد يكون لدى الأكاديميون والطلبة أراء شخصية مسبقة والتي ينبغي إخضاعها للتفكير المهني الناقد. وبعد هذه الملاحظات، فيكون من المثير للاهتمام أيضاً تبيان أن الاكاديميين لايزال يميلون إلى تبني موقف الحياد والصمت كنمط لعزل أنفسهم ولحمايتها من أطراف الصراع المسلح، فأكثر أمانًا أن تظل صامتًا، وإن كان هذا النأي لم يتغير بتغير النظام السياسي، وهنا تكمن قضية أخلاقية مهمة في العملية التعليمية لا يحتاج الأمر إلى الاعتراف بها فحسب بل إلى التعامل معها وإدارتها أيضًا، الرهبة التي تثيرها إثارة قضايا الصراع واقترانها بالموقف السلبي والخشية من أطراف الصراع يجعل من الصعب معالجة المواضيع الحساسة مثل العلاقات بين الأطراف المتناحرة (Smyth and Campbell,1996).

اقتراح مقرر لتعليم الصراع المسلح

الجمعية الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية IASSW (2004) حددت أربع مفاهيم تصورية قابلة للتطبيق دوليا لوضع أي مقرر دراسي في الخدمة الاجتماعية وهي مهام الخدمة الاجتماعية، ومجالات الخدمة الاجتماعية، وطرق ممارسة الخدمة الاجتماعية، ونماذج مهنة الخدمة الاجتماعية. وهذه المفاهيم يمكن الاستفادة منها في تطوير مناهج دراسية ودراسات متخصصة ومتعمقة لقضايا الصراع المسلح ذات صلة بالسياق المحلي. ولأن الخدمة الاجتماعية لا تعمل من فراغ ومعايير برامجها واضحة لذا فهي تعمل على اعداد وتطوير ممارسين

مهنيين ذوي فهم نقدي للعوامل السياسية ... ووعي بالكيفية التي يؤثر بها الظلم على الأداء الإنساني والتنمية ومع إيلاء اعتبار خاص لانتهاكات حقوق الإنسان (IASSW, 2004).

وعليه فأنه يمكن البدء في التخطيط لمقرر دراسي وذلك بالوقوف على بعض التجارب السابقة لدول شهدت صراع سياسي مسلح مثل إيرلندا الشمالية ويوغسلافيا السابقة وفي بعض الدول منها افريقية واسيوية، مع مراجعة مركزة للتصورات المذكورة أعلاه لوضع منهج يركز بشكل متكامل على الصراع المسلح وما بعده ضمن معيار يترسخ من خلال البعدين التاليين: -

1. أهمية القيم والمعرفة والمهارات المهنية اللازمة للعمل مع الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية المتأثرة بالصراع المسلح.
2. تعزيز حقوق الإنسان في إطار الصراع المسلح وفي عواقبه ودعم الاخصائيين الاجتماعيين وطلاب الخدمة الاجتماعية في بناء الممارسة المهنية القائمة على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

الورقة الحالية تؤكد على ضرورة تحفيز أكاديمي لوضع مقرر بشكل منهجي لطرق التعامل مع الصراع المسلح وما بعده. غير أن هذه الحاجة الماسة لوضع مقرر يتصدى للصراعات المسلحة قد يثير عدة أسئلة مثل: على من سيطبق المقرر؟ وهل يجب إضافته كمفردات في سياق مقرر آخر؟ وهل يعتبر كمقرر اجباري أو اختياري – وفي سابقة مقرر العمل مع الأزمات والكوارث أعتبر كاختياري بقسم الخدمة الاجتماعية بطرابلس مما جعله يقتصر على من اختاره من الطلبة.

المقرر المقترح يتضمن دروسًا في النظريات وفي جمع المعلومات من الواقع وفي قراءات موجهة وواجبات كتابية وفي بحوث وممارسات تدريبية على سيناريوهات لعملية التدخلات لحل الصراع من قبل طلبة تدريب الميداني وتحت إشراف أكاديمي، ويشتمل على شق نظري يستند على المفردات التالية: مفاهيم حول الصراع والعنف والعدوان والنزاع. وفهم الطبيعة البشرية من أجل استكشاف ما إذا كان الانسان عدواني بطبيعته أم لا. وأسباب وأنواع الصراع، ومراحل التصعيد، ونظريات الصراع والعنف ونظرية الازمة، وطرق البحث في الصراع، وقراءات حول الاستراتيجيات لحل الصراعات وإعادة تأهيل ضحايا الصراع والمنخرطين فيه وسبل اعادة بناء المجتمع. أما الشق العملي فيتم أولا داخل قاعات الدرس ويهدف إلى إكساب الطالب مهارات الممارسة وأدواتها لحل الصراعات واستكشاف مبادئ تهدئة الصراع وتركيز الجهود على عدد من نماذج الصراع. والاخر ويهدف إلى إكساب الطالب مهارات التعامل مع الحالات وتدريبه على مبادئ مختارة من أدوار الوساطة والتفاوض والتحكيم والتسوية بواسطة تقسيم الطلبة إلى مجموعات من الأدوار والمواقف والحالات.

ومع ذلك، الأكاديميون يجب أن يدركوا أنه ستكون هناك تحديات في كيفية التعبير عن هذا المقرر خاصة في بلد يشهد صراعًا مسلحًا مستمرًا أو حتى في حالة التعافي منه، ومع التأكيد على أن مقرر تدريس الصراع المسلح قد يفسح المجال أمام الطلاب والممارسين في المستقبل للعمل بطريقة تدعو لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتماسك والتي يعتقد كل من(Hölscher and Berhane, 2008) بأنها ذات أهمية خاصة في بلدان ذات أنظمة سياسية قمعية. والى جانب ذلك أنه ستكون هناك تحديات أكاديمية في كيفية الاتفاق على مفردات لمقرر دراسي سواء مع استمرارية الصراع أو ما بعده والانقسام الحاصل بين اعضاء القسم بسبب التوجهات السياسية وسلبية البعض منهم مما يدور في المجتمع من صراعات مسلحة.

ولأجل تحقيق فاعلية التعامل المهني يتطلب الدمج بين المعرفة والقيم والمهارات في تعليم الخدمة الاجتماعية وفي التدريب العملي واكساب الطلاب المهارات وتمكينهم من فهم قيم الخدمة الاجتماعية في الممارسة المجتمعية مثل التمكين والعدالة الاجتماعية وقبول الآخر والتعاون ومشاركة العمل مع الكل.

إقتراحات لمتطلبات الاستجابة المهنية

بداية يجب تحديد المجموعات الرئيسية المستهدفة من تدخلات الخدمة الاجتماعية خلال الصراع المسلح الدائر أو ما بعده: (1) النازحون في الداخل (2) المهجرون (3) المنخرطون في الصراع -خاصة إعادة الإدماج الاجتماعي للمنخرطين القُصَّر-(هذه الفئة تمثل تحديًا أخلاقيًا أساسيًا للخدمة الاجتماعية، فقد وقع عدد من الأطفال والمراهقون والشباب في أدوار معقدة ومتضاربة وتتمثل في كونهم أيضاً ضحايا للصراع) (4) اسرهم (5) المدنيون الذين عايشوا الصراع.

على الرغم أنه من الصعب تطوير دور للممارس المهني متحرّر من الأفكار النمطية عن "الآخر"، إلا أن تصورات المعاني والرموز الثنائية التي ذكرت أعلاه (نحن /هم) من الممكن معالجتها وذلك يتم من خلال إكسابه القيم الأخلاقية للمهنة أثناء التعليم والتدريب الميداني.

رغم ان تعليم المهنة في ليبيا تجاوز النصف قرن فقسم الخدمة الاجتماعية ما زال قابع داخل إطار الجامعة ولم يتبلور الى الان أي تصور لميثاق أخلاقي لمهنة الخدمة الاجتماعية، وبالتالي الممارسة المهنية لا تندرج تحت أي قواعد مهنية توجه السلوك المهني، وعليه فإن القرارات المهنية للأخصائي الاجتماعي تستند على تقديراته الشخصية ومؤثرات بيئية (قريرة وأخرين، 2017)، في حين أن التحديات الأخلاقية تزداد استعصاء في ظل الصراع وما بعده، ففي هذه الحالة ينبغي تدريبه تدريبا خاصا للتعامل معها (Campbell, et al., 2013; Spitzer and Twikiridze, 2014)، فواقع التعليم والممارسة يؤكدان أن الخدمة الاجتماعية لم يكن لها أي استجابة مهنية أو أكاديمية للتعامل مع الصراع وما بعده. فهذا الانكفاء يحتم العمل على إمكانية وضع تصور المهنة لتكون في الصدارة على مستوى المجتمع والاهتمام بتنفيذ منهج تنموي مجتمعي طويل المدى، وعلى استعادة القدرة على التكيف الفردي والمجتمعي، وتحديد دور الاخصائي الاجتماعي في: (1) القيام بدور لدعم العلاقات المجتمعية الخالية من الصراعات واستعادة التماسك والتسامح المجتمعي في عواقب الصراع. (2) العمل على استحداث برامج مرنة الهدف منها استدامة الرفاهية الاجتماعية وسبل الحياة الكريمة.

ولان المهنة محليا ليست في الطريق فلابد أن تستفيد من الأفكار والرؤى الحديثة لدور الخدمة الاجتماعية وتأصيلها واستخدامها للتصدي للصراعات وعواقبه الكارثية من قبل الاخصائي الاجتماعي. ومن أجل المضي قدما، يتعين عليه الاستخدام البناء للخبرات الدولية في هذا المجال لفائدة المتضررين من الصراع ولإعادة بناء المجتمع بما يلائم السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع.

تحديات الصراع المسلح الدائر يحب أن تدفع ممارسة وتعليم الخدمة الاجتماعية نحو المهنية وإيجاد نطاق تدخلاتها وتطوير مجالاتها وخدماتها المهنية ووضع قواعد أخلاقية توجه الممارسة المهنية، وإعادة النظر في سياسات الرعاية الاجتماعية والمعايير المهنية. ولأن الأخصائيين الاجتماعيين في ليبيا بحاجة دائمة وماسة لتدريب إستباقي شامل للتعامل مع حالات الصراعات والأزمات والكوارث فلا يجب انتظار وقوع الكارثة لتدريبهم على التعامل معها.

يمكن التأكيد من خلال الاطلاع على ماله صلة بموضوع هذه الورقة بانه توجد أدوات عالمية تتناسب واحتياجات الضحايا والناجين والنازحين لتمارس محلياً إلا بعد تأصيلها والمقترح المحلي للتعامل المهني مع الصراع المسلح كالتالي: -

1. فتح مراكز مجتمعية للتأهيل النفسي الاجتماعي للأفراد والجماعات المتأثرين بالصراع، ووضع برامج وتنفيذها والهدف منها إعادة الإدماج الاجتماعي للنازحين والمهجرين وفاقدي الأطراف.
2. العمل على تطوير عدد من اللوائح تهدف الى توفير الدعم والتأهيل النفسي الاجتماعي للمنخرطين في الصراع والمتضررين.
3. العمل على وضع تصور عملي يستجيب للصراعات المسلحة وللأزمات والكوارث
4. إدخال وظائف للأخصائيين الاجتماعيين في الوحدات العسكرية.
5. تقديم دورات أكاديمية ذات الصلة بالصراع، فضلا عن التدريبات التأهيلية للأخصائيين الاجتماعيين وطلاب الخدمة الاجتماعية.
6. إيجاد البدائل الاستباقية والعاجلة والمؤقتة وترتيب الأولويات وتوفير الحماية للجماعات المعرضة للعنف الناتج عن ما بعد الصراع.
7. أخذ الحاضنة الشعبية والعائلية للنازحين في الاعتبار وتوفير الدعم لها وادوات التواصل معها. تبين من الأحداث أن المجتمعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة أثبتت فعاليتها في دمج الفئات النازحة وتوفير بيئات غير معادية لكافة الشرائح وإعادة دمجها داخل المجتمع، أما المجتمعات الصغرى فقد ثبت انغلاقها على نفسها داخل الاقليمية الضيقة جداً.
8. إيجاد فرص عمل للشباب من أفراد الأسر المتضررة من الصراع ومنحهم مبالغ مالية بسيطة "كمصروف يومي" قبل ذلك.
9. إيجاد وإجادة إدارة التخاطب مع الآخر بما يصون كرامته كإنسان.
10. ايجاد الصناديق الخاصة بالتمويل للكوارث البشرية والطبيعية.
11. التواصل مع شركات الادوية ووكالات الاغاثة وكتابة التقارير.
12. المرافقة الاجتماعية والمشاركة في وضع وتقدير الميزانيات.

القيود

البحث في موضوع الصراع المسلحة بين الاطراف داخل الدولة الواحدة حتماً تحده قيود تتعلق بقيم من يقود الصراع وبمن منخرط فيه لا يمكن تجنبها في بحوث الخدمة الاجتماعية بسبب الإشكاليات المعقدة في السياق السياسي (,2014D'Cruz and Jones) والثقافي والاجتماعي.

خاتمة

السلام لا يعني غياب الصراع. ولا يمكن للسلام أن يكون مجديًا وهادفاً إلا اذا اعتمد على نماذج تحويلية تعزز العدالة الاجتماعية والإنصاف وكرامة الإنسان والإدماج والتوزيع العادل للعوائد. فالخدمة الاجتماعية لا بد ان يسند لها دور رئيسي خلال وما بعد الصراع فالعديد من الأفراد يواجهون مستويات عدة من الحرمان والتمييز والظلم. فلا شك مثل هذه المعاناة سوف تتحول إلى إرث في المستقبل لها تأثيرها السلبي على المجتمع وعلى المهنة وعلى الاخصائيين الاجتماعيين. ولابد من الوضع في الحسبان ان ممارسة هذا الدور قد يتعرض للفشل التام بفعل المعاني الثنائية وبسبب التعامل مع الآخر كطرف، فلا توجد حلول بسيطة بدون تضحية ولا أدوات عالمية يمكن تعديلها لتناسب واحتياجات الضحايا والناجين والنازحين لتمارس محلياً.

التدخل المهني أو تعليم الخدمة الاجتماعية لم يمارسا أي دور في التصدي للصراع المسلح، حيث يواجه العديد من الأفراد والعائلات والمجتمعات مستويات من الحرمان والتمييز وأحداث تهدد معيشتهم، فلا شك أن مثل هذه المعاناة سوف تتحول إلى إرث في المستقبل لها تأثيرها السلبي عليهم وعلى الاخصائيين الاجتماعيين الذين يجب أن يكون لهم دور يمارسونه. إن هذا الدور سيتعرض للفشل التام بسبب التعامل مع الآخر كعدو وبسبب عدم تأهيلهم للعمل في حالات الكوارث والازمات.

من خلال الخبرة الاكاديمية والاشراف على طلبة التدريب الميداني يمكن الجزم بان تعليم الخدمة الاجتماعية وواقع الممارسة المهنية كيانان منفصلان. ومع هذا يجب الايمان من أهل المهنة بأن المناهج التعليمية المدروسة بشكل جيد والتي تقودها إدارة جيدة سيكون لها دور حاسم في التعامل مع تركة الماضي، وبناء مهنة أكثر استعدادًا للبدء للتعامل مع أسباب وعواقب الصراع المسلح. ومن أجل تحقيق فاعلية التعامل المهني يتطلب دمج المعرفة والمهارات والقيم في تعليم الخدمة الاجتماعية والتدريب العملي على ممارستها. والعمل على اكساب الطلاب المهارات وتمكينهم من فهم قيم الخدمة الاجتماعية في الممارسة المجتمعية مثل التمكين والعدالة الاجتماعية وقبول الاخر والتعاون ومشاركة العمل مع الكل.

تحديات الصراع المسلح الدائر يحب ان تدفع ممارسة وتعليم الخدمة الاجتماعية نحو المزيد من المهنية، وتوسيع نطاق تدخلاتها، وتطوير مجالات وخدمات المهنية وقواعد أخلاقية، وإعادة النظر في سياسات الرعاية الاجتماعية والمعايير المهنية. ولأن الأخصائيين الاجتماعيين في ليبيا بحاجة دائمة وماسة للتدريب الاستباقي الشامل علي التعامل مع حالات الصراعات والازمات والكوارث، فلا يجب انتظار الكارثة لتدريبهم على التعامل معها.

المراجع

[1] الحيدري، ابراهيم. (2015). سوسولوجيا العنف والإرهاب. دار الساقي. بيروت لبنان.

[2] قريرة، عبدالرزاق.، العباني، سعاد.، وبريون، انتصار. (2017). دراسة استكشافية لتأثير بعض العوامل المرتبطة بالنسق الإنساني والتنظيمي على الممارسة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في مجتمع يتغير. مجلة الجامعة المغاربية،21،10،330-285

[3] Bandura, Albert. (1973). Aggression: A Social Learning Analysis. Englewood Cliff, NJ: Prentice Hall.

[4] Burke, J., and Ngonyani, B. (2004). A social work vision for Tanzania. International Social Work, 47, 39-52.

[5] Campbell, J., and Healey, A. (1999). Whatever you say, say something: the education, training and practice of mental health social workers in Northern Ireland. Social Work Education, 18, 4, 389-400.

[6] Campbell, J., Duffy, J., Traynor, C., Coulter, S., Reilly, I., and Pinkerton, J. (2013). Social work education and political conflict: preparing students to address the needs of victims and survivors of the troubles in Northern Ireland. European Journal of Social Work, 16, 4, 506-520.

[7] Campbell, J., Duffy, J., and Simpson, M. (2016). Political conflict and social work education. In I. Taylor, M. Bogo, M. Lefevre, and B. Teater (Eds.), Routledge international handbook of social work education, New York: Routeldge, 275-286.

[8] Campbell, J., Ioakimidis, V., and Maglajlic, A. (2019). Social work for critical peace: a comparative approach to understanding social work and political conflict. European Journal of Social Work, 22, 6, 1073-1084.

[9] Coser, L. (1972). The functions of social conflict. London: Routledge and Kegan Paul.

[10] Cox, D. R., and Pawar, M. S. (2013). International social work: issues, strategies, and programs. (2ed). Thousand Oaks : SAGE Publications.

[11] Craig, G. (2002). Poverty, social work and social justice. The British Journal of Social Work, 32, 6, 669-682.

[12] Creswell, W and Poth, N. (2018). Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches. (4nd ed.). London: Sage.

[13] Cunningham, M. (2004). Teaching social workers about trauma: reducing the risks of vicarious traumatization in the classroom. Journal of Social Work Education 40, 2, 305-317.

[14] Dahrendorf, R. (1969). Class and class conflict in industrial society. London: Routledge and Kegan Paul.

[15] D'Cruz, H., and Jones, M. (2014). Social work research in practice: ethical and political contexts (2nd ed.). London: Sage.

[16] Decker, T., Constantine, L and Tapia, J. (2017). Learning to work with trauma survivors: lessons from Tbilisi, Georgia. Social Work in Public Health, 32, 1, 53-64.

[17] Denzin, N. (2017). The research act: a theoretical introduction to sociological methods. Routledge, Abingdon,Oxon.

[18] Dollard, John, et al. 1939. Frustration and Aggression. New Haven, CT: Yale UP.

[19] Duffy, J. (2006) Participating and learning: citizen involvement in social work education in the Northern Ireland context. London: SCIE.

[20] Duffy, J. (2012). Service user involvement in teaching about conflict - an exploration of the issues. International Social Work, 55, 5, 720-739.

[21] Duffy, J., Ramon, S., Guru, S., Lindsay, J., Cemlyn, S., and Nuttman, O. (2013). Developing a social work curriculum on political conflict: findings from an IASSW-funded project. European Journal of Social Work, 16, 5, 689-707.

[22] Ellis, D. (2006). Can we be fair? Balancing the personal with the professional response to terrorism. Journal of Social Work Values, 3(1). Retrieved October 08, 2018, from http://www.socialworker.com/jswve/content/view/31/44/

[23] Harding, S. (2007). Man-made disaster and development: The case of Iraq. International Social Work, 50, 3, 295-306.

[24] Hölscher, D., & Berhane, S. Y. (2008). Reflections on human rights and professional solidarity: a case study of Eritrea. International Social Work, 51(3), 311-323.

[25] Hölscher, D and Bozalek, G. (2012). Encountering the other across the divides: Re-grounding social justice as a guiding principle for social work with refugees and other vulnerable groups. British Journal of Social Work, 42(6), 1093–1112.

[26] Howe, D. (2014). The compleat social worker. London: Macmillan.

[27] Houston, S. (2008). Transcending ethnoreligious identities in Northern Ireland: social work's role in the struggle for recognition. Australian Social Work, 61, 1, 25-41.

[28] Ife, J. (1997). Rethinking social work: towards critical thinking. Melbourne: Longman.

[29] Ife, J. (2014). Human rights and social work: towards rights-based practice. (3nd ed.). Cambridge University Press.

[30] International Association of Schools of Social Work [IASSW]. (2004). Global standards for the education and training of the social work profession. Adelaide, Australia: General Assemblies of IASSW and IFSW. Retrieved -June 21, 2018, from http://www.ifsw.org/cm_data/GlobalSocialWorkStandards2005.pdf

[31] International Federation of Social Work [IFSW] (2017). Global definition of social work. Retrieved -June 13, 2018, from http://ifsw.org/get-involved/global-definition-of-social-work/

[32] Kriesberg, L. (1982). Social conflicts (2nd ed.). Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall

[33] Kreitzer, M. and Jou, K. (2010). Social work with victims of genocide: the alternatives to violence project (AVP) in Rwanda. International Social Work, 53, 1, 73-86.

[34] Kushner., H Miller, E., and Kulkarni, M. (2006). Beyond trauma-focused psychiatric epidemiology: bridging research and practice with war-affected populations. The American Journal of Orthopsychiatry, 76, 4, 409-22.

[35] Jeong, HW. (2008). Understanding Conflict and Conflict Analysis. London, SAGE Publications Ltd.

[36] Jordan, B. (2004). Emancipatory social work? Opportunity or oxymoron. British Journal of Social Work, 34, 1, 5-19.

[37] Lai, K and Toliashvili, B. (2010). Community-based programme for war-affected children: the case of Georgia. Social Work and Social Policy in Transition, 1, 2, 92–118.

[38] Laird, S. E. (2004). Inter-ethnic conflict: a role for social work in Sub-Saharan Africa. Social Work Education London Then Abingdon-, 23, 6, 693-710.

[39] Leiner, B. (2009). The legacy of war: an intergenerational pPerspective. Smith College Studies in Social Work, 79, (3–4), 375-391.

[40] Lewis, N. (1999). Social recovery from armed conflict. In G. Harris (Ed.), Recovery from armed conflict in developing countries (95–110). London: Routledge.

[41] Levin, E. (2004) Involving service users and carers in social work education. London: Social Care Institute for Excellence SCIE, Policy Press.

[42] Lindsay, J. (2007). The impact of the 2nd intifada: an exploration of the experiences of Palestinian psychosocial counselors and social workers. Illness, Crisis and Loss, 15, 2, 137-153.

[43] Link, E and Palinkas, A. (January 01, 2013). Long-term trajectories and service needs for military families. Clinical Child and Family Psychology Review, 16, 4, 376-393.

[44] Lorenz, K. 1967. On Aggression. New York, NY: Bantam.

[45] Maglajlic, A., and Selimovic, J. (2014). Social work on Bosnia and Herzegovina. ERIS Web Journal, 5, 1, 17–30

[46] Mayer, B. (1995). Conflict Resolution. In Edwards, R. L (Eds.) Encyclopedia of Social Work (19ed). Washington, DC: National Association of Social Workers (NASW) Press.1, 316-622.

[47] Mayer, B. (2010). The dynamics of conflict resolution: a practitioners guide. John Wiley and Sons

[48] Maynard, K. (1997). Rebuilding community: psychosocial healing, reintegration, and reconciliation at the grassroots level. In K. Kumar (Ed.), Rebuilding societies after civil war. 203–226. Boulder, CO: Lynne Rienner.

[49] McClennen, J; Keys, A; and Dugan-Day, M. (2017). Social work and family violence: theories, assessment, and intervention.(2ed) New York : Springer Publishing Company,

[50] Midgley, J. (1997). Social welfare in global context. London: Sage.

[51] Mmatli, T. (2008). Political activism as a social work strategy in Africa. International Social Work, 51, 3, 297-310.

[52] Moore, W. (2014). The mediation process: practical strategies for resolving conflict (4ed.). Somserset: San Francisco, CA.

[53] Mupedziswa, R. (1996). The challenge of economic development in an African developing country: social work in Zimbabwe. International Social Work, 39, 1, 41-54

[54] Nuttman, O. (2008). Working with "others" in a context of political conflict: Is it possible to support clients whose views you disagree with? In Ramon, S, (Ed.), Social work in the context of political conflict, Birmingham, Venture.35-56

[55] Pinkerton, J., and Campbell, J. (2002). Social work and social justice in Northern Ireland: towards a new occupational space. The British Journal of Social Work, 32, 6, 723–737.

[56] Poindexter, C; and Valentine, P (2007). An introduction to human services: values, methods, and populations served. .(2ed) Belmont, CA : Thomson Brooks/Cole.

[57] Ramon, S. (2008). Social work in the context of political conflict. London: Venture Press.

[58] Ramon, S., Campbell, J., Lindsay, J., McCrystal, P., and Baidoun, N. (2006). The impact of political conflict on social work: experiences from Northern Ireland, Israel and Palestine. The British Journal of Social Work, 36, 3, 435-450.

[59] Ramon, S., and Maglajlic, A. (2012). Social work, political conflict and displacement. In Lyons, K. (Ed,). The sage handbook of international social work. London: Sage, 311–324.

[60] Sewpaul, V., and Hölscher, D. (2008). Editorial. International Social Work, 51, 3, 293-296.

[61] Staples, H. (1990). Powerful ideas about empowerment. Administration in Social Work, 14, 2, 29–42.

[62] Spitzer, H., & Twikiridze, J. M. (2014). Ethical challenges for social work in post-conflict situations: The case of Africa's great lakes region. Ethics and Social Welfare, 8, 135–150

[63] Stubbs, P., and Maglajlić, R. A. (2012). Negotiating the transnational politics of social work in post-conflict and transition contexts: Reflections from south-east Europe. British Journal of Social Work, 42, 6, 1174–1191.

[64] Smyth, M. and Campbell, J. (1996). Social work, sectarianism and anti-sectarian practice in Northern Ireland. British Journal of Social Work, 26, 1, pp. 77–92.

[65] Trevithick, P. (2012) Social work skills and knowledge: a practice handbook. Berkshire: Open University Press.

[66] Twikirize, J. Asingwire M., Omona J., Lubanga R. and Kafuko A. 2013. The role of social work in poverty reduction and the realization of millennium development goals in Uganda. Kampala: Fountain Publishers.

[67] UNHCR (2014). Global trends: world at war. Retrieved -October 11, 2018, from http://unhcr.org/556725e69.html.

[68] Zubrzycki, J and McArthur, M. (2004). Preparing social work students for policy practice: an Australian example. Social Work Education, 23, 4, 451-464